

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

ط. سعاد عبد السلام

القرار

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الجزائية

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله بن الحسين المعظم

رقم القضية: ٢٠٠٠/٣٧

رقم القرار :

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الرقاد

وعضوية القضاة السادة

عبدالله السلطان ، عبد الفتاح العوامله ، الياس العكشه ، فتحي الرفاعي

المميز ضده

المميز

الحق العام

بتاريخ ٩٩/١٢/١٩ قدم هذا التمييز للطعن بالحكم الصادر عن محكمة

الجنايات الكبرى بالقضية رقم ٩٩/٦٦١ فصل ٩٩/١٢/٥ القاضي بتجريم المميز

بجناية القتل القصد خلافاً للمادة ٣٢٦ عقوبات .

وعملاً بالمادة ٣٢٦ من قانون العقوبات وضع المجرم المذكور بالاشغال الشاقة

المؤقتة مدة خمسة عشر سنة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الاداة

الحاده .

وتتلخص اسباب التمييز بما يلي :-

١ - عالجت محكمة الجنايات الكبرى الدفع الذي اثاره وكيل الدفاع والمتضمن ان

المتهم كان في حالة الدفاع الشرعي عالجته بشكل مخالف للواقع والقانون

وبالتالي استخلصت عدم وجود حالة الدفاع الشرعي بشكل مخالف

للوواقع والقانون .

٢ - بالتناوب فإن الثابت في اوراق وبيانات القضية ما يلي :-

- أ - ان المميز كان ينام في بيته حوالي الساعة الواحده فجرأ *
- ب - ان المغدور حضر في هذا الوقت المتأخر جداً الى بيت المميز وكان قد شرب الخمر تلك الليلة *
- ج - وبعد حضوره سكراناً وفي لحظة من المشاجره اقتحم فيها المغدور بوابة منزل المميز الرئيسيه *
- ٣ - وبالتناوب كافة شروط الدفاع الشرعي متوفره فالوقائع تدل بشكل قاطع ان المغدور قد قام باعتداء غير محق على منزل واخوان المميز وفي وقت بعد منتصف الليل وهو في حالة سكر *
- ٤ - ان كافة شروط الدفاع الشرعي متوفره في هذه القضية *
- لهذه الاسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض الحكم المميز موضوعاً *

بتاريخ ٩٩/١٢/١٩ قدم النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى مطالعة خطية طلب في نهايتها رد التمييز وتأبيد الحكم المميز *

بتاريخ ٢٠٠٠/١/٣ قدم رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وردة موضوعاً وتأبيد الحكم المميز *

القرار

لدى التدقيق والمداوله نجد ان وقائع هذه الدعوى تشير الى ان النيابة العامه لدى محكمة الجنايات الكبرى قد أحالت المتهمين التاليه أسماؤهم الى تلك المحكمة وهم :-

١ -

٣ -

٤ -

التهمة :-

أ - جناية القتل القصد طبقاً للمادة ٣٢٦ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الأول

ب - جناية التدخل بالقتل القصد طبقاً للمادتين ٣٢٦ و ٨٠ من قانون العقوبات بالنسبة لباقي المتهمين الثاني والثالث والرابع .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى في الدعوى وتوصلت الى استخلاص الواقعة الجرمية التالية بعد ان استمعت الى بيناتها وأدلتها وتتلخص بما يلي (انه وبتاريخ ٩٩/٨/١٥ حضر المغدور لمنزل الشاهد وتناول المشروبات الروحية من نوع البيره ثم توجهها لمدينة الحسين الرياضييه وتناول ايضاً البيره واثناء عودتهم بعد الساعه الثانيه عشره ليلاً وبطلب من المغدور توجهها لمنزل المرحوم ، للتفاهم معه بسبب مسبات على الهاتف حيث طلب الشاهد من المتهم ان ينادي شقيقه ، فخرج وابتعدوا عن المنزل بحدود الثلاثين متراً وقد احتدم النقاش بين المغدور والمرحوم فعاد لمنزله وخرج منه ومعه شيء يشبه الخشبه وقام المغدور بكسر زجاج شباك بجانب الباب وبعدها خرج المتهم وقام بفك زنار بنطلونه وتشاجرا سويا وتماسكا في ممر المنزل عندها احضر المتهم سكيناً وكان المغدور في ممر منزلهم فرجع للخلف وحاول ضرب المتهم فأقدم المتهم على طعنه بواسطة السكين الذي بيده حيث سقط ارضاً وتم نقله للمستشفى الا انه فارق الحياه وتبين ان المتهم دخل لمنزل المتهمين بعد المشاجره ، وبطلب والدة المتهمين قام بغسل السكين من الدماء وقام بالقائها في حديقة احد المنازل .

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على الوقائع فتوصلت الى ان ما قام به المتهم من افعال تمثلت بقيامه بطعن المغدور بسكين في مكان قاتل حيث اخترقت الضلعين السادس والسابع من اليسار أدت الى تمزق شرايين وأوردة مخترقة الحجاب الحاجز كما تمزقت المعده وبالنتيجة الوفاة . كل ذلك يدل على ان نية المتهم قد اتجهت الى ازهاق روح المغدور وبالتالي وجدت ان فعل المتهم مالك يشكل جنايه القتل قصداً طبقاً للمادة ٣٢٦ من قانون العقوبات . وفي ضوء ما سلف قضت محكمة الجنايات الكبرى بما يلي اعمالاً لنص المادة ٢٣٦ من قانون اصول المحاكمات الجزائيه

- أ - تجريم المتهم
العقوبات .
- ب - اعلان براءة المتهم
عن جناية التدخل بالقتل المسندة اليه .
- ج - كما قررت عملاً بالمادة ٢٣٤ من قانون اصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف
التهمة المسندة للمتهم من جناية التدخل بالقتل طبقاً للمادتين ٣٢٦ و ٨٠
من قانون العقوبات الى جنحة اخفاء الاشياء الداخلة في ملكية الغير التي حصل عليها
بارتكاب جناية خلافاً للمادة ٨٣ من قانون العقوبات وعملاً بالمادة ١٧٧ من قانون
الأصول الجزائية ادانته بهذه التهمة المعدلة والحكم بحبسه مدة شهرين والغرامة عشرة
دنانير والرسوم محسوبة له مدة التوقيف وتركه حراً لحين اكتساب الحكم الدرجة
القطعية .
- د - عطفاً على قرار التجريم الحكم بوضع المجرم
الشاقه المؤقتة مدة خمس عشره سنه محسوبة له مدة التوقيف .
- أ - لم يرض المتهم
بهذا الحكم فطعن فيه تمييزاً للأسباب
المبسوطة باللائحة المقدمه من وكيله بتاريخ ١٩/١٢/٩٩ .
- ب - تقدم النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بمطالعة خطية كون الحكم الصادر بحق
المتهم مالك مميزاً بحكم القانون بمقتضى المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات
الكبرى انتهى فيها الى طلب تأييد الحكم المميز .
- ج - كما تقدم رئيس النيابة العامة بمطالعه خطية مماثلة كون الحكم مميز بحكم القانون
بالنسبة للمتهم مالك انتهى فيها الى طلب تأييد الحكم المميز .
- أ - وفي الرد على اسباب التمييز المقدم من المتهم مالك جميعاً والتي تدور حول توافر حالة
الدفاع الشرعي بحقه .

وفي ذلك نجد ان محكمة الجنايات الكبرى وفي الواقعه التي استخلصتها قد استثبتت ان المشاجره وفعل القتل قد حصلت في ممر منزل اهل المتهم وان المتهم حينما طعن المغدور . فإن ذلك قد تم في ممر المنزل اهل المتهم .

وحيث ان محكمة الجنايات الكبرى حينما قامت بمعالجة حالة الدفاع الشرعي الذي يتمسك به الدفاع عن المتهم قد بحثت في توافر الحالات المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات فقط وتوصلت الى عدم توافر اركان حالة الدفاع الشرعي بحق المتهم باعتبار انه لم يكن يتعرض لخطر محقق يهدد حياته يستوجب دفعه بالطعن بواسطة السكين .

وقد اغفلت محكمة الجنايات الكبرى البحث في المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات التي تحدثت عن حالات اعتبر المشرع الفاعل فيها انه في حالة دفاع شرعي حيث نصت على ما يلي (يعد دفاعاً مشروعاً كل قتل او اصابة بجراح او بأي فعل مؤثر ارتكب لدفع شخص دخل او حاول الدخول ليلاً الى منزل أهل بالسكان او الى بيت السكن حسبما ورد تعريفه في المادة الثانية بتسلك السياجات او الجدران او المداخل او تقبها او كسرها او باستعمال مفاتيح مقلده او مصطنعه او ادوات خاصه ، واذا وقع الاعتداء نهاراً فلا يستفيد الفاعل إلا من العذر المخفف عملاً بالمادة ٩٧ من قانون العقوبات) .

وعليه فإن اسباب هذا التمييز ترد على القرار المميز وتنال منه بهذه الحدود فقط اذ كان على محكمة الجنايات الكبرى ان تحدد بكل وضوح المكان الذي طعن فيه المغدور وهل هو داخل المنزل او خارجه .

ب - وعن كون الحكم مميزاً بحكم القانون وفي ضوء ردنا على اسباب التمييز المقدم من المتهم ما يغني عن معاودة الرد .
وتأسيساً على ما تقدم نقرر نقض الحكم المميز وإعادة الأوراق الى محكمة الجنايات الكبرى للبحث في توافر حالة الدفاع الشرعي بحق المتهم طبقاً للمادة ٣٤٢ من قانون العقوبات ومن ثم اصدار القرار المناسب في ضوء ما نتوصل اليه .

قراراً صدر بتاريخ ٢٥ ذو الحجه سنة ١٤٢٠هـ الموافق ٢٠٠٠/٣/١٢

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق

م ض